

## دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية

هشام عباس عبيد

طالب الدكتوراه

كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة

أ.م.د. عبد الصاحب نجم عبد

المشرف على أطروحة طالب الدكتوراه

عميد الم عهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / جامعة بغداد

المستنصرية

١. المقدمة :

تعد عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية احدى المعضلات التي تواجه منظمات الاعمال عند القيام بتخصيص ، او اعادة تخصيص موارد الاقتصادية النادرة على أفضل استخدام ، والسبب يعود الى ان هذا النوع من القرارات ينطوي على صعوبات متعددة ومختلفة نظراً لندرة الموارد من ناحية الاستخدامات البديلة المتنافسة على هذه الموارد من ناحية اخرى . كما ان تنفيذ المشروعات الرأسمالية يحتاج الى تمويل ضخم ومدة زمنية لتنفيذها قد تمتد الى عدة سنوات ، الامر الذي يتطلب الموازنة بين الموارد المتاحة وماسيتحقق عنها خلال المدة التي تلي تنفيذها والفرص البديلة المتاحة امام متخذ القرار .

ان قرارات الموازنة الرأسمالية تعتبر من الناحية التقليدية ، جزء من النظرية الاقتصادية للمشروع التي هي في الاساس تطبيق لمبدأ اقتصادي متعارف عليه يتلخص في ان المشروع الاقتصادي ينبغي له ان يعمل لتحقيق التعادل بين ايراداته الحدية وتكاليفه الحدية ، ويستخدم في ذلك ما يسمى بتحليل التعادل . والمتغيرات الأساسية التي تركز عليها قرارات الموازنة الرأسمالية هما البيئة والمعلومات ، فكلما امكن السيطرة على البيئة أمكن توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات .

وللمحاسبة دور كبير في عملية اتخاذ القرارات الرأسمالية اذ انها تعتبر أحد أهم مصادر المعلومات التي تقوم بتزويد الادارة بالمعلومات اللازمة وان تطويرها جنباً الى جنب مع العلوم الاخرى قد مكن المحاسب من استخدام وسائل وأساليب متعددة واستخدام النماذج الكلية التي توضح المتغيرات الأساسية للقرار ، ولما كانت المعلومات التي يوفرها النظام المحاسبي على هذه الدرجة من الاهمية في اتخاذ قرارات الموازنة الرأسمالية فانها يجب ان تتسم بخصائص معينة كي تؤدي الغرض المطلوب منها وتكون عاملاً مهماً في اتخاذ القرارات ، فضلاً عن ان هذه القرارات تحتاج الى معلومات كثيرة متشعبة خارجية وداخلية مالية وغير مالية تاريخية ومستقبلية . يتعرض البحث الى مشكلة هي استكشاف الواقع الذي يركز عليه متخذو القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية وكيفية التعامل مع المتغيرات الرئيسية التي تحكم عملية اتخاذ هذه القرارات في كل مرحلة ومدى تأثير خصائص وأنواع المعلومات وخصائص البيئة الخاصة وعواملها . ويهدف البحث الى بيان أثر المعلومات في اتخاذ القرار الاستثماري ، وتأثير البيئة الخارجية (الخاصة) في اتخاذ القرار الاستثماري ، وان فرضية البحث تقوم على وجود علاقة بين خصائص وانواع المعلومات وخصائص البيئة الخاصة ومرحل اتخاذ القرار الاستثماري .

### ٢. القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية :

#### ١.٢ مفهوم الاستراتيجية :

ان كلمة الاستراتيجية هي مصطلح مشتق من الكلمة اليونانية (Strategos) والتي تعني فن قيادة القوات (ديري ، الايوي ، ١٩٨٠، ص٢١) ، وهو فن مارسه بعض القادة العسكريين القدماء مثل الاسكندر ويوليوس قيصر بدون ان يدونوا خبرتهم عنه . وبمرور الزمن ومع تقدم ازدهار العلوم الطبيعية وسيادة الفلسفة في أوربا خلال القرن الثامن عشر بدأت دراسة الحرب على اساس علمية وبدأت محاولات دراسة الاستراتيجية بصورة علمية . وقد عرفت الاستراتيجية من وجهة النظر العسكرية عدة تعريفات لباحثين وكتاب عسكريين ، أتفق بعضهم في تحديد مفهومها واختلف آخرون في تحديده ، وفيما يأتي بعض هذه التعاريف التي تناولت مفهوم الاستراتيجية في العصر الحديث لثلاثة مناهج مختلفة هي المنهج الصيني والمنهج السوفيتي والمنهج الغربي ، فقد عرف ماوتسي تونغ (Mautse Tung) الاستراتيجية بما يأتي ((حيثما كانت حرب يوجد وضع كلي للحرب ، وان دراسة القوان ين المواجهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي هي مهمة علم الاستراتيجية )) (ديري ، الايوي ، ١٩٨٠، ص٥) .

كما قدم الفكر العسكري السوفيتي تعريفه للاستراتيجية على لسان المارشال سوكلوفسكي بأنها ((نظام المعلومات العلمية عن القواعد القياسية للحرب كصراع مسلح يخدم طبقة معينة وعلى اساس دراسة خبرة الحروب والموقف العسكري السياسي والامكانات الاقتصادية والمعنوية للدولة)) (ديري ، الايوي ، مصدر سابق، ص٨) . اما الكاتب العسكري البريطاني (Hart, 1969, P: 397) فعرف الاستراتيجية بأنها ((فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة)) .

وفي مجال ادارة الاعمال يشير (الركابي ، ١٩٨٩، ص ١١) ان انتقال مفهوم الاستراتيجية الى مجالات ادارة الاعمال قد بدأ بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤٧ . وأول من وضع تعريفاً لها هو (Drucker, )

1:P (1954) حيث عرف الاستراتيجية بانها ((تحليل الموقف الحاضر وتغييره اذا تطلب الامر ، ويدخل في ذلك تحديد ماهية ومقدار الموارد)).

كما عرفها (Ansoff, 1965, P: 118 - 121) ((ان الاستراتيجية هي قاعدة لاتخاذ القرارات وهي ذات علاقة مباشرة بالقرارات طويلة الاجل)).

أما (Logan & Newman, 1971, P: 70) فقد عرفا الاستراتيجية بأنها ((عبارة عن الخطط المتطلعة للمستقبل والتي تتوقع التغيير وتنشى التصرف اللازم لانتهاز الفرص المتضمنة في مهمة الوحدة الاقتصادية)). هذا التعريف يظهر ان الباحثين قد نظرا للاستراتيجية من زاوية مختلفة ، فهما يتوقعان التغيير الذي يحدث في البيئة وبالتالي فإن التنبؤ بالمستقبل قد ادخله في تحديد الاستراتيجية وكذلك انتهاز الفرص التي تظهر في البيئة .

أما (Mintzberg, 1979, P: 25) فقد عرف الاستراتيجية بأنها ((قوة وسيطة بين الوحدة الاقتصادية والبيئة وهي أنماط متلائمة في خضم القرارات المنظمة التي تتعلق بالبيئة . وأخيراً التعريف الذي أورده (غراب ، ١٩٨٧ ، ص٧) للاستراتيجية على انها ((أداة الادارة لتحقيق فاعلية الوحدة الاقتصادية في التعامل مع بيئتها الحاضرة والمستقبلية)).

وأستناداً لهذا التعريف فإن هدف الاستراتيجية يتحدد بتنظيم الفاعلية طويلة الاجل للوحدة الاقتصادية ككل .

## ٢.٢ مفهوم القرارات الاستراتيجية

تناول العديد من الباحثين والكتاب القرارات الاستراتيجية ، وفيما يأتي بعض التعاريف التي تناولها بعض منهم : حيث عرف (الغمري ، ١٩٨١ ، ص٢٤٤) القرار الاستراتيجي بأنه ((هو ذلك القرار الذي يتم اتخاذه في الفترة الزمنية الحالية الا ان له تأثيرات على فترات زمنية مقبلة ، ويكون بطبيعته متضمناً لأهداف طويلة الاجل ومعقدة ، وهي تلك القرارات الممثلة لسلوك الادارة في محاولتها تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية في البيئة التنافسية العاملة فيها . وتعتمد على التصرفات الفعلية والمتوقعة للاخرين وتستخدم في تطبيق الخطط الموضوعة وتحقيق الاهداف المحددة)).

كما عرفه (غراب ، ١٩٨٧ ، ص٧) بأنه ((الذي يتناول المتغيرات ذات العلاقة طويلة الامد بأداء الوحدة الاقتصادية وذات التأثير المهم على استمرار ونجاح الوحدة الاقتصادية ومثل نوعاً من القرارات الادارية في ظل عدم التأكد)).

وينظر (الشماع ، ١٩٩١ ، ص٧٤) الى الاستراتيجية على ((أنها سلسلة من القرارات ، وفي الوحدة الاقتصادية تعني القرارات الاستراتيجية بقضايا أساسية مثل سعة مزيج المنتجات التباعد الجغرافي للأعمال ، موقع الوحدة الاقتصادية ، درجة التكامل العمودي ، التوجة نحو النمو ، وغ يرها ، فمن خلال القرارات الاستراتيجية تحدد الادارة توجه الوحدة نحو البيئة)).

كما انه يشير الى ان ((من بين جميع القرارات التي تتخذ في الوحدة الاقتصادية يبرز عنصر عدم التأكد بدرجة كبيرة في القرارات الاستراتيجية)).

## ٣.٢ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية

يستخدم مصطلح الموازنة الرأسمالية لوصف النشاطات والاعمال المرتبطة بتخطيط وتمويل النفقات الرأسمالية ، وبناء عليه فإن القرارات المتعلقة بها تعتبر العنصر الاساسي في تحديد الربحية المطلوبة على المدى الطويل ، خصوصاً عندما تكون الموارد المالية المتاحة امام الوحدة الاقتصادية محدودة ، في حين تتوافر اكثر من فرصة استثمارية أمامها . الامر الذي يجعل من عملية الاختيار التي يقوم بها المدير عملية معقدة اذ يتوجب عليه أن يقوم باستخدام الموارد المالية المتاحة أفضل استخدام بهدف الحصول على اكبر المنافع (الدره ، المدهون، الجزراوي ، ١٩٩٤ ، ص٢٤٨) .

## ٤.٢ مفهوم الموازنة الرأسمالية

أورد الباحثون تعاريف عديدة ومختلفة للموازنة الرأسمالية حيث عرفها (Meculler & Daniker, 1975, P: 396) بأنها ((تشير الى عملية اتخاذ القرارات الضرورية لتوزيع الموارد النادرة للوحدة الاقتصادية فيما بين البدائل المتنوعة)).

أما (Myers, 1976, P:372) فقد عرف الموازنة الرأسمالية على انها ((فن ايجاد موجودات تستحق اكثر مما تكلف ، لاشيء اسهل من الفكرة النظرية او اصعب في التطبيق العملي)).

في حين عرفها (Levy & Sarnat , 1978 , P: 14) بأنها ((نشاط متعدد الجوانب يتضمن صياغة الاهداف طويلة الاجل ، وربطها ، البحث عن استخدامات جديدة ومرحة للاموال الاستثمارية / اعداد التنبؤات والتقدير الهندسية والتسويقية والمالية ، اعداد موازنات التخصيصات والرقابة وتوحيد هذه الموازنات مع نظام معلومات الوحدة الاقتصادية ، التقويم الاقتصادي للمشروعات البديلة ، والرقابة اللاحقة للاداء للمشروعات الماضية)).

كما عرفها (مرعي ، عثمان ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣٧) بأنها ((عبارة عن موازنة للأنفاق الاستثماري الرأسمالي والتي تتضمن كافة الأنشطة الاستثمارية للوحدة الاقتصادية سواء المتعلقة بالتخطيط الاستثماري للمشروعات أو بعمليات الاستبدال أو التوسع خلال فترة زمنية مقبلة)).

وعرفها (هيتجر ، ماتولنش ، ١٩٨٨ ، ص ٤٩٧) بأنها ((تحديد لما يجب أنفاقه من نفقات رأسمالية ، تلك النفقات التي تتمثل في ارتباطات طويلة الاجل وبمبالغ كبيرة من الموارد ، والتي تتم في إطار من السياسة الاستراتيجية طويلة الاجل)).

وعرفها (Gitman , 1988, P: 287) بأنها ((عبارة عن عملية تقييم واختيار استثمارات طويلة الاجل بحيث تكون هذه الاستثمارات متماشية مع أهداف المستثمرين بهدف تعظيم الربح)).

أما (الدره ، المدهون،الجزراوي ، ١٩٩٤ ، ص ٤٢٨) فيرون أن ((فكرة الموازنة الرأسمالية هي فكرة استثمارية لأنها تنطوي على التزام الوحدة الاقتصادية بتشغيل الموارد المالية المتاحة بهدف الحصول على عائد مرغوب مستقبلاً)).

في حين يعرفها (Horgren & Foster, 1994, P: 685) ((هي عبارة عن اتخاذ قرارات التخطيط طويلة الاجل للاستثمارات)).

**من هذه التعاريف يمكن الاستنتاج ان الموازنة الرأسمالية هي عبارة عن تخطيط طويل الاجل يهدف الى :**

١. توزيع الموارد النادرة التي تحت تصرف الوحدة الاقتصادية فيما بين البدائل المتنوعة المتوفرة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .
٢. التعهد باستخدام الموارد في المشروعات التي تكون كلفها ومنافعها موزعة على مدد متعددة .
٣. تعدد الاجراءات وتنوعها مثل البحث عن فرص الاستثمارية ، تقدير الكلف والعوائد ، اجراء التحليلات الاقتصادية لتقويم الفرص البديلة والرقابة على الاجراءات التنفيذية .

#### **١.٤.٢ : اجراءات الموازنة الرأسمالية**

**قد لخص (Dean, 1951) أهم اجراءات الموازنة الرأسمالية بما يأتي :**

١. بحث مبدع عن الفرص الاستثمارية .
٢. خطط وتقديرات طويلة الاجل لتطوير الوحدة الاقتصادية في المستقبل .
٣. موازنة قصيرة الاجل لتوفير الاموال ورأس المال المطلوب .
٤. مقياس صحيح للقيمة الاقتصادية .
٥. تقدير واقعي للقيمة الاقتصادية للمشروعات المستقبلية .
٦. معايير لفحص المقترحات الاستثمارية الملائمة للظروف الاقتصادية للوحدة الاقتصادية .
٧. الرقابة على النفقات من خلال مقارنة التخصيصات مع النفقات .
٨. الرقابة اللاحقة بعد التنفيذ تكون عادلة اقتصادياً لايرادات المشروع .
٩. تحليل استثماري للاصول المرشحة للاحلال أو البيع .
١٠. استثمارات واجراءات تتضمن عملاً متدفقاً للنظام .

كذلك يشير (Levy & Sarnat, 1978, P:20) الى ان معظم الوحدات الاقتصادية قد طورت اجراءات وطرناً خاصة لمعالجة القرارات الاستثمارية ، واقترح الكاتبان منهجاً منظماً للموازنة الرأسمالية يتضمن النقط الآتية :

١. صياغة الاهداف طويلة الاجل .
٢. البحث المبدع لتحديد فرص استثمارية جديدة .
٣. تصنيف المشروعات والاعتراف بالمقترحات الاستثمارية المعتمدة اقتصادياً .
٤. تقدير التدفقات النقدية الجارية والمستقبلية والمتوقعة .
٥. اطار اداري ملائم قادر على نقل المعلومات المطلوبة الى مستوى القرار .
٦. الرقابة على النفقات والرقابة الدقيقة على الجوانب الاساسية لتنفيذ المشروع .
٧. مجموعة من قواعد القرار الضرورية التي تمكن من تمييز البدائل المقبولة من غير المقبولة .

ومما تقدم يلاحظ ان الاجراءات أعلاه لا تختلف كثيراً عن تلك التي وضعها (Dean) للموازنة الرأسمالية.

#### **٢.٤.٢ خصائص قرارات الموازنة الرأسمالية**

**يمكن تحديد الخصائص التي تتميز بها قرارات الموازنة الرأسمالية بأنها :**

١. قرارات ترمي الى تحقيق أهداف طويلة الاجل .
  ٢. ذات أهداف تتحقق في المستقبل وبالتالي فإن المدة بين اتخاذ القرار وتحقيق الأهداف من الصعب التنبؤ بها الأمر الذي سيزيد من صعوبة اتخاذ القرار كونه يتضمن عنصر عدم التأكد .
  ٣. يتوقف عليها نجاح أو فشل الوحدات الاقتصادية .
  ٤. تتطلب أنفاق مبالغ كبيرة قد تؤثر في المرئف المالي للوحدة الاقتصادية ، فضلاً عن تأثيرها في درجة السيولة .
  ٥. تمثل استثمار ثابتاً ، أي أنه بمجرد الاستثمار يكون من الصعب تغيير هذا القرار ، والوسيلة الوحيدة هي محاولة استخدام هذا الاستثمار أفضل استخدام للحصول على أعلى عائد .
  ٦. تتطلب مراعاة القيمة الزمنية للنقود لأن العائد المتوقع منها يرتبط بالعمر الاقتصادي للمشروع .
- يلاحظ من مقارنة الخصائص أنفاً لقرارات الموازنة الرأسمالية مع خصائص القرارات الاستراتيجية ان هناك تشابهاً كبيراً بينهما ، الا الموازنة الرأسمالية تشمل أنواعاً متعددة من القرارات ، فأى منها يم كن ان تكون قراراً ستراتيجياً وأي منها يكون قراراً غير ستراتيجي ، هذا ماسيتم التوصل اليه لاحقاً .

## ٥.٢ أنواع قرارات الموازنة الرأسمالية

تتنوع قرارات الموازنة الرأسمالية تبعاً للهدف من وراء النفقات ، وقد اختلف الكتاب والباحثون في تحديد هذه الانواع من حيث الاجمال والتفصيل حيث ذكر (الهوراري ، ١٩٧٦ ، ص١٣٣) ان التقسيم الشائع للقرارات الموازنة الرأسمالية هو :

١. مشروعات جديدة يتولد عنها طاقة انتاجية جديدة لم تكن موجودة من قبل .
  ٢. مشروعات استكمال وتمثل أصولاً مطلوب أضافتها لمشروعات قائمة أصلاً لاضافة طاقة انتاجية.
  ٣. مشروعات احلال وتجديد ، (وتمثل ما مطلوب احلاله أو استبداله بدلاً من أصول قديمة مستهلكة).
- أما (Larcker, 1981, P:535) فقد صنف قرارات الموازنة الرأسمالية الى نوعين من القرارات هما :
١. قرارات رأسمالية ستراتيجية ترتبط بقرارات مستقلة غير اعتيادية مثل اضافة خط انتاجي جديد أو مشاريع جديدة .
  ٢. قرارات رأسمالية غير ستراتيجية ترتبط بقرارات روتينية كاستبدال المعدات وأحلالها .

في حين ميز (مرعي ، عثمان ، ١٩٨٦ ، ص٢٣٨) بين أنواع عديدة من القرارات للموازنة الرأسمالية كما يأتي :

١. قرارات تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية .
٢. قرارات تهدف الى اضافة منتج جديد .
٣. قرارات تهدف الى احلال أصول ثابتة قائمة بأصول ثابتة مثيلة جديدة .
٤. قرارات تهدف الى احلال أصول ثابتة قائمة مازالت صالحة بأخرى متقدمة تقنياً .
٥. قرارات أجبارية تطبيقاً لقرارات وقوانين سارية .
٦. قرارات تقوم بها الوحدة الاقتصادية بارادتها تحقيقاً لهدف البقاء والاستمرار .

بينما نجد ان (الخطيب ، ١٩٨٩ ، ص٢٥٨) قد حدد نوعين من قرارات الموازنة الرأسمالية هما :

١. قرارات تتعلق بالاستثمارات الجديدة كانشاء مشاريع وخط انتاج وتوزيع جديد وترتكز هذه القرارات على المفاضلة بين مجموعة من البدائل المتاحة وفي حدود امكانيات التمويل .
٢. قرارات الاحلال والاستبدال ، وهي القرارات التي تستهدف تجديد الطاقة والمحافظة عليها .

في حين حدد (Pinches, 1994, P:240) ثلاثة أنواع لقرارات الموازنة الرأسمالية هي :

١. قرارات الاحلال والاستبدال .
  ٢. قرارات التوسع .
  ٣. قرارات المواظبة (Regulatory) وهي التي تسهم في استمرارية المنشأة دون تحقيق منفعة مالية.
- وأخيراً فإن (Allen & Myddelton, 1995) قد حددوا ثلاثة أنواع لقرارات الموازنة الرأسمالية هي :
١. قرارات استبدال المعدات لغرض تخفيض الكلفة .
  ٢. قرارات تحسين الطاقة الانتاجية وتحسين النوعية .
  ٣. قرارات انتاج منتجات جديدة .

يلاحظ من التقسيمات أنفاً لقرارات الموازنة الرأسمالية أنها لم تختلف فيما بينها الا من حيث التفصيل أو الاجمال ولم يختلف بقية الباحثين عما ورد أنفاً من التقسيمات وهي لاتتعدى ان تكون على نوعين رئيسيين هما :

١. قرارات احلال واستبدال يهدف تجديد الطاقة الانتاجية أو التسويقية .

٢. قرارات انشاء مشاريع جديدة أو اضافة خط انتاجي بهدف زيادة الطاقة الانتاجية.

### ٣. المعلومات المحاسبية ودورها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية

#### ١.٣ دور المحاسبة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية

للمحاسبة وبالذات المحاسبة الادارية دور مهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية ، فمن خلال المعلومات التي يتحكم بها المحاسب الاداري والتي يوظفها عن طريق استخدام وسائل قياس وأساليب متعددة تمكنه من مساعدة الإدارة في ترشيد هذه القرارات . اذ انه يقوم بدور اساسي وخصوصاً فيما يتعلق بتقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المترتبة على المشروعات الاستثمارية الخاضعة لتقييم الإدارة ، فضلاً عن متابعة ومراجعة تنفيذ تلك القرارات . بالإضافة الى هذا الدور الذي يقوم به المحاسب الاداري فإن له دوراً هاماً في اتخاذ القرارات الاستثمارية في كل مرحلة من مراحل القرار وذلك من خلال الاشتراك مع الفنيين في دراسة البدائل المختلفة من حيث تكاليفها وايراداتها والعمر الاقتصادي للمشروع بهدف تمكين متخذ القرار من اتخاذ القرار الصائب حيث ان دقة النتائج تعتمد على دقة المعلومات المرتبطة بها ، وسبحان ل الباحث مناقشة دور المحاسبة في اتخاذ القرارات من خلال مايقوم به المحاسب لتقييم المشروعات الاستثمارية والمعايير والمؤشرات الناتجة عنها وكيفية حسابها والتي تعتمد كأساس للمقارنة بين البدائل .

#### ١.١.٣ مفهوم المعلومات

لقد اختلفت التعريفات التي أوردها الباحثون بشأن تحديد مفهوم المعلومات ، حيث اشار (السيد ، ص ٩٧) ((بأن مصطلح المعلومات غير محدد بدقة ، فهناك عدة أفكار خاصة بالمعلومات عندما ترتبط بنظم المعلومات الادارية)). وفيما يلي بعض التعريفات كما وردت في كتابات عدد من الباحثين . حيث عرفها (Thierauf, 1973, P: 4) ((بأنها البيانات المختارة)). في حين عرفها (Murdick & Ross, 1975, P: 48) بأنها ((السلوك الذي يؤدي الى خلق الاستشارة بين المرسل والمستلم)) من هذين التعريفين يمكن القول بأن المعلومات هي الحقائق التي تم اختيارها بحيث تؤدي الى أحداث تغيير في سلوك مستخدميها . كما عرفها (شهيب ، ١٩٨١ ، ص ١٨٢) ((بأنها المخرجات الناتجة من تشغيل نظام المعلومات والتي تعبر عن معاني محددة لمستخدمي المعلومات في الوحدة الاقتصادية)). كما يعرفها (البياتي ، محمد حسن ، ص ١٧) ((بأنها مجموعة من الحقائق والمفاهيم التي تخص اي موضوع من الموضوعات والتي تكون الغاية منها تنمية وزيادة معرفة الانسان كما انها البيانات التي تم معالجتها بحيث اصبحت ذات دلالة مبيّنة)).

هذان التعريفان أعطيا مفهوماً لل معلومات على انها مخرجات لنظام المعلومات . وعرفت المعلومات من (Burch, 1986, P:3) على انها ((البيانات ذات الدلالة والفائدة التي يمكن ايصالها للمستلم من أجل اتخاذ القرار)). من التعاريف السابقة للبيانات والمعلومات ، يظهر الفرق الجوهرى بينهما ، واستناداً الى هذين المفهومين يمكن القول بلغة نظم المعلومات الادارية ان البيانات تمثل مدخلات بينما تمثل المعلومات مخرجاته .

#### ٢.١.٣ خصائص المعلومات

لكي تكون المعلومات ذات فائدة وقيمة لمستخدميها يمكن الاستفادة منها في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، وتتحدد قيمة المعلومات بمدى اتسامها بعدد من الخصائص . واختلف الكتاب في تحديد نوع هذه الخصائص ، حيث حددها (Murdick & Ross, 1975, P: 175) بـ(الهدفية ، الشكل ، الاسلوب ، الكفاءة النسبية ، التكرار ، التحديد ، الكلفة ، القيمة ، الموثوقية ، الثبات) . اما (Nigro. 1975, P:1975) فقد حدد خصائصها بـ(الكلفة ، الدقة ، الحياد ، الارتباط ، التوقيت ، الانسجام ، الابداع) . في حين ذكر (Henderson & Natt, 1978, P:45) بأن المعلومات المفيدة يجب ان تتسم بالخصائص الاتية (الكلفة ، الدقة ، التوقيت ، الانسجام ، الابداع) . وحددها (Oreily, 1982, P:16) بـ(السهولة ، الثقة ، الارتباط ، التوقيت ، التحديد) . أما (كنعان ، ١٩٨٣ ، ص ٣٢٥) فقد حدد خصائص المعلومات بـ(الكلفة ، المناسبة ، الارتباط ، الصحة ، الدقة ، الاعتمادية) .

أما (Davis & Olson , 1985 , P:605) فقد حددا أربع خصائص للمعلومات هي (الدقة ، التوقيت ، الوضوح ، الارتباط) . بينما حدد (Burch, 1986, P: 3) خصائص المعلومات بثلاث هي : (الدقة ، التوقيت ، الارتباط) . وحدد (حلمي ، ١٩٨٨ ، ص ٧٣) . خصائص المعلومات بـ (امكانية الوصول للمعلومات ، الشمولية ، الدقة ، الملائمة ، التوقيت ، الوضوح ، المرونة ، القابلية للتحقق ، عدم التحيز ، القابلية للقياس الكمي ، الثقة) . أما (البياتي ، محمد حسن ، مصدر سابق ، ص ٢١) فقد حددا خصائص المعلومات بست خصائص هي : (الوضوح ، الدقة ، السرعة ، الشمولية ، الكلفة ، الواقعية) .  
 أما الاطار الفكري للمحاسبة فقد حدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وذلك بتقسيمها على خصائص رئيسة وخصائص فرعية وعلاقتها بمستخدمي هذه المعلومات . (الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ص ١٩٥-٢٠٤) .

١. **كلفة المعلومات** : اذ تشير هذه الخاصية الى ان كلفة المعلومات يجب الا تفوق المنافع التي سيحققها القرار المتخذ ، ولهذا نرى ان الاطار الفكري للمحاسبة قد جـ عل منها القيد الاساسي على جميع خصائص المعلومات ، الا ان الباحث يرى وفي هذه الخاصية بالذات انها قد لا تكون ذات اهمية بالنسبة للقرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية (قرارات الاستثمار) والسبب في ذلك يعود الى ان مثل هذه القرارات فيما لو أحسن اختيارها فإن عوائدها المالية ستكون عالية لأنها تتحقق على مدى سنوات عديدة من عمر المشروع ، وبالتالي فان تكلفة الحصول على المعلومات قد لا يكون لها تأثير كبير عليها .
٢. **الموثوقية** : وهي تشير الى امانة المعلومات وامكانية الاعتماد عليها وأنها قابلة للثبات وفي الامكان التحقق منها وان تكون هذه المعلومات محايدة اي بعيدة عن التحيز ، وبهذا الصدد يشير (الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ص ٢٠٢) ان هناك بعدين للتحيز :

**البعد الاول** : هو تحيز في عملية القياس

**البعد الثاني** : هو تحيز من القائم بعملية القياس ، وهو أما ان يكون مقصوداً كما في حالة عدم الامانة وأما غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة .

٣. **الدقة** : وتشير هذه الخاصية الى خلو المعلومات من الاخطاء .
٤. **التوقيت** : وتشير هذه الخاصية الى ملائمة المعلومات لمستخدميها بحيث أنها تقدم في الوقت المناسب وعند الحاجة اليها ، وقبل ان تفقد قدرتها على التأثير في متخذ القرار .
٥. **الارتباط** : وتشير هذه الخاصية الى درجة ارتباط المعلومات بالهدف أو القرار الذي لأجله تم الحصول عليها .

### ٣.١.٣ أنواع المعلومات

لقد أشار العديد من الباحثين أمثال (Gorry & Scotmorton, 1971, P: 55-71) و (Dermer, 1973, P: 511-519) و (Gorden & Miller, 1976, P: 203-213) بأن هناك ثلاثة أبعاد للمعلومات هي :

#### ١. التركيز (المدى) : Fucus

ويشير الى درجة ارتباط المعلومات مع الوحدة الاقتصادية فقد تكون هذه المعلومات داخلية اذا كان ارتباطها بالوحدة الاقتصادية وحدها ، وقد تكون خارجية اذا ارتبطت مع محيط الوحدة الاقتصادية .

#### ٢. البعد الكمي :

ويشير الى درجة التعبير عن المعلومات بشكل رقمي اي ان المعلومات يمكن ان تكون مالية او غير مالية.

#### ٣. البعد الزمني :

وهو يشير الى ان المعلومات هل تعبر عن الماضي اي انها معلومات تاريخية ام انها تعبر عن المستقبل اي انها معلومات متوقعة .

وبناءً عليه فإن هذا التقسيم للمعلومات يشير الى انها تتكون من ستة أنواع من المعلومات هي :

- ✓ المعلومات الداخلية والخارجية .
- ✓ المعلومات المالية وغير المالية .
- ✓ المعلومات التاريخية والمتوقعة .

وبالتطبيق على القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية ذكر الباحث (Larker, 1981, P:519-535) أن العديد من الباحثين قد ذكروا بأن هذه المعلومات تختلف لكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الاستراتيجي للموازنة الرأسمالية .

وأن احتياج متخذي القرار للمعلومات يجب ان تكون من الناحية النظرية على الشكل الاتي :

- أ. **في مرحلة تحديد المشكلة** : فإن متخذ القرار يجب ان يركز على المعلومات الخارجية اكثر من الداخلية وعلى غير مالية اكثر من المالية وعلى المعلومات المتوقعة اكثر من التاريخية .

ب. أما في مرحلة وضع وتقييم البدائل : فإن متخذ القرار يجب ان يركز على المعلومات الخارجية والداخلية والمالية وغير المالية بشكل متساو ويركز على المعلومات المتوقعة أكثر من التاريخية .  
ج. أما في رحلة الاختيار : فإن متخذ القرار عليه ان يركز على المعلومات الداخلية أكثر من الخارجية والمالية أكثر من غير المالية والمتوقعة أكثر من التاريخية .

#### ٤. البيئة الخارجية ودورها في اتخاذ القرارات الاستراتيجية للموازنة الرأسمالية : ١.٤ مفهوم البيئة الخارجية وتصنيفها :

ان مفهوم البيئة الخارجية مفهوم واسع يمكن ان يمتد الى المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي والتقني ، وقد حدده كل من (Kast & Rosenzweig, 1979, P: 131) بتسعة مكونات أو أبعاد هي : الثقافة والتقنية ، والتعليم ، والسياسة ، والقانون ، والموارد الطبيعية ، والابعد الاق تصادية ، والاجتماعية ، والديمغرافية . لهذا فإن البيئة الخارجية تقترن (النعمي ، ١٩٩٦ ، ص ٧١) ((بجميع العوامل الموجودة خارج حدود المنظمة وأن تلك العوامل لا حصر لها)) . كذلك عرفها (الشماع وحمود ، ١٩٨٩ ، ص ٢٠٥) بأنها ((تشمل جميع المتغيرات التي تقع خارج اطار المنظمة ذاتها ، والتي لاتستطيع التأثير فيها تأثيراً كبيراً ومباشراً مثل النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي وغيرها من المتغيرات الخارجية)) . هذا المفهوم للبيئة الخارجية صنفه الباحثون الى نوعين هما : (البيئة العامة ، والبيئة الخاصة) . والبيئة العامة كما وصفها أغلب الباحثين بأنها ((كل شي يحيط بالمنظمة)) أو ((كل ما وجد خارج حدودها)) أمثال (Emery, 1969, Gorloff, 1985, Robbins, 1990) (المرهضي ، ١٩٩٦ ، ص ١٣) . أما البيئة الخاصة فهي مثل ((ذلك الجزء من البيئة العامة الذي يؤثر بشكل مباشر في عمليات وضع وتحقيق أه داف المنظمة)) . (وتتميز بتأثيرها في منظمة معينة دون غيرها) ((النعمي ، ١٩٩٦) . كما عرفها (Osborn & Hunt, 1974, P:231-246) و (Jurkovic, 1974, P:380-394) ((هي مجموعة المنظمات الخارجية والافراد والمؤسسات الخارجية التي تتفاعل معها منظمة معينة ، ولا تفرص المنظمة السيطرة الشرعية على هذه الكيانات مع أنها تدخل في عقود قانونية معها)) . من التعاريف أنفاً نخلص الى ان البيئة الخاصة هي عبارة عن مجموعة متغيرات خارج المنظمة تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في فعاليتها ومنها عمليات اتخاذ القرارات ولكونها تتمتع بهذه الاهمية في حياة المنظمة فسيتم اعتمادها لاغراض البحث ودراسة مكوناتها وخصائصها وكيفية قياسها .

#### ٢.٤ مكونات البيئة الخاصة (عواملها)

تتكون البيئة الخاصة من عدد من العوامل أتفق عليها من العديد من الباحثين أمثال (Dill, 1958, P:241) ، (Daft, 1988, P:68) ، (Thorellic, 1967, P:70) . والمطبقة عملياً في كبريات الشركات العالمية كشركة (IBM) وهذه العوامل هي : المستهلكون ، والمجهزون ، وعرض العمل ، والمنافسون ، والموزعون ، والتشريعات الحكومية . وفيما يلي شرح موجز لهذه العوامل :

١. المستهلكون : وهم الافراد الذين يشترون السلع والخدمات ال تي تنتجها المنظمة وهم يشكلون الهدف النهائي لها ، لانهم سبب بقائها أو تدهورها ، وهناك تناسب طردي بين تطور المنظمة وزيادة عدد المستهلكين .
٢. المنافسون : هم الاشخاص والمنظمات التي تعمل في نفس النشاط في انتاج السلع والخدمات . وهؤلاء يشكلون ضغطاً على المنظمة من خلال الموارد المالية والذي يظهر في سرعة نقل المدخلات والمخرجات وخفض الكلفة .
٣. المجهزون : وهم الافراد والمنظمات التي يمكن للمنظمة التعامل معهم لتوفير احتياجاتهم من الموارد لغرض تسهيل مهامها في انتاج السلع والخدمات ويشمل ذلك مجهزي المواد والمعدات والاموال .
٤. الموزعون : وهم الذين يوزعون السلع الى الوسطاء او المستهلك النهائي .
٥. عرض العمل : ان كل منظمة تحتاج الى عمالة مدربة ماهرة ، وللعامة مصادر متعددة في البيئة الخارجية كالخريجين وماتملكه المنظمات المنافسة الاخرى من كوادر بشرية يمكن الاستفادة منها .
٦. التشريعات الحكومية : وهي التشريعات والقوانين التي تسنها الدولة المتعلقة بالتأمينات الاجتماعية ، والصحية ، والسياسة الضريبية ، والسياسة النقدية ، ومايتعلق بحماية البيئة وحماية المستهلك .

#### ٣.٤ خصائص البيئة الخاصة

ان التفاعل بين مكونات البيئة الخاصة للمنظمة وصفه الباحثون بأكثر من صفة او خاصية ، لكن الاغلبية منهم وصفت البيئة الخاصة من خلال خاصيتين هما (عدم التأكد البيئي ، والاعتمادية) . والجدول الاتي يبين ماذهب اليه الباحثون في وصف هذه البيئة .

**جدول (١-٤)  
أنواع خصائص البيئة الخاصة**

الخصائص البيئية الباحث والسنة	عدم التأكد	التعقيد	عدم الاستقرار	التغير	الاعتمادية	عدم التجانس		
Lawrence & Lorsch							١٩٦٧	
Thompson							١٩٦٧	
Duncan							١٩٧٢	
Child							١٩٧٢	
Pfeffer							١٩٧٢	
Duncan							١٩٧٣	
Tosi et al							١٩٧٣	
Osborn & Hunt							١٩٧٤	
Hinings et al							١٩٧٤	
Jurkovich							١٩٧٤	
Doney & Slocum							١٩٧٥	
Pfeffer et al							١٩٧٦	
Shortell							١٩٧٦	
Osborn							١٩٧٦	
Khandwala							١٩٧٧	
Leifor & Huber							١٩٧٧	
Millotioand							١٩٧٦	
Pennings							١٩٧٥	
Schermorhorn et al							١٩٨٢	
Hackman							١٩٨٥	
Koberg							١٩٨٧	
Pfeffer & Moor							١٩٨١	
Welsh & Dehler							١٩٨٨	
Hills & Mahoney							١٩٨٧	
Miller							١٩٨٧	
Northeraft & Neale							١٩٩٠	
المجموع	١٤	٧	٥	٢	١٣	١	٢	٢

**المصدر:** النعمي ، فلاح تايه ، "أثر السلوك السياسي للقيادات الادارية العليا في ال تكيف التنظيمي وتخصيص الموارد" ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٦ ، ص ٧٥ .

من الجدول أنفأ يلاحظ ان خاصية عدم التأكد البيئي قد تكررت (١٤) أربع عشرة مرة و (١٣) ثلاثة عشر مرة لخاصية الاعتمادية في كتابات الباحثين ، وأن هناك (٥) خمسة منهم اشتركوا في وصف البيئة الخاصة بهاتين الخاصيتين .

#### ٤.٤ المحاسبة والبيئة

ان أية وحدة اقتصادية لايمكنها ان تحيا وتستمر بدون البيئة وبمعزل عنها وكانت هذه الحقيقة هي السبب في بقاء ونمو هذه الوحدات ، وقد أصبحت البيئة محط اهتمام متزايد من قبل ادارة الوحدات الاقتصادية خاصة بعد ظهور نظرية النظم المفتوحة في الخمسينيات من هذا القرن ، وبالتطبيق على النظام المحاسبي نلاحظ ان هذا النظام يتعامل مع البيئة سواء كانت بيئة داخلية أم خارجية عند طرفيه حيث انه يستلم منها بيانات مختلفة ومتعددة ليجري عليها عمليات تشغيل باستخدام وسائل وأدوات متعددة تتمثل بأساليب قياس متعددة ، واستخدام نماذج كمية ومعايير لانتاج معلومات تمثل مخرجات هذا النظام يضخها الى البيئة لتلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات . ولقد ذكر (الشيرازي، ١٩٩٠، ص ٢٦) ان البيئة المحاسبية هي بيئة بالغة التعقيد فعند طرف المدخلات يتعامل النظام مع ظواهر اقتصادية واجتماعية متنوعة ومتشابهة ، وعلى المحاسب ان يعتمد على ادوات ساعده في اختيار وتحديد تلك الظواهر التي يمكن اعتبارها أحداث محاسبية ، ومن ناحية اخرى ان طرف المخرجات يمثل تحدياً بالغ الخطورة للنظام المحاسبي ، حيث يوجد تنوعاً وتعدد في مستخدمي المعلومات المحاسبية وما يترتب على ذلك من اختلاف وتعدد في الاهداف التي يجب ان تخدمها القوائم والتقارير المالية ، ويمكن توضيح ذلك بالشكل الاتي :



البيئة المحيطة بالنظام	النظام المحاسبي وعلاقتها بالبيئة مدخلات مخرجات	البيئة المحيطة بالنظام
مستخدمي المعلومات المحاسبية	عمليات تشغيل ، وسائل قياس أساليب كمية ، معايير ، موازنات	عمليات وأحداث محاسبية تمثل ظواهر اقتصادية واجتماعية

**المصدر:** الشيرازي ، عباس مهدي ، "نظرية المحاسبة" ١٩٩٠ ، ص ٢٥ .  
يتضح من الشكل السابق ان هناك تأثير متبادل بين البيئة والمحاسبة حيث تتأثر المحاسبة بالبيئة المحيطة بها من خلال ماتسلمته من بيانات منها كذلك من خلال تطور وظائفها لتواكب التطويرات التي حصلت في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية والذي ينتج عنه تزايد الحاجة للمعلومات المحاسبية وتعدد وتنوع وسائل القياس .

هذا من ناحية ومن ناحية ان للمحاسبة تأثيرها أيضاً في البيئة المحيطة بها ، من خلال دورها الفعال في توفير المعلومات التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والادارية وبشكل عام تأثيرها على سلوك متخذي القرارات ، وهذا التأثير يركز على الابعاد التالية (الشيرازي ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥٦):

١. مدى كفاية الافصاح .
٢. فائدة المعلومات المحاسبية .
٣. الانعكاسات لدى مستخدمي البيانات المحاسبية الناتجة عن طرق الافصاح المختلفة .
٤. الحكم على درجة الاهمية النسبية للمعلومات المحاسبية .
٥. اثر البدائل المحاسبية على عملية اتخاذ القرارات .

#### ١.٤.٤ اثر البيئة في المحاسبة

ان مراحل التطور المحاسبي تعتبر خير مثال على اثر البيئة المحاسبية على الاهداف المحاسبية بشكل مباشر الا ان اثار البيئة لا تقتصر على ذلك فقط وانما تؤثر في صياغة المبادئ والقواعد المحاسبية وفق المؤشرات البيئية والعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولقد عبر (حسنين، ١٩٨٧، ص ٣٧) عن ذلك بقوله أن النظرية المحاسبية نظرية متطورة بطبيعتها وهي تتطور باستمرار ، فالفكر المحاسبي في حالة استمرار مع التغيير ، فالاستمرار يعبر عن العناصر النابعة من الماضي الى الحاضر والممتدة للمستقبل ، اما التغيير فيعبر عن اثر الظروف الحالية على الاستمرار والظروف المحيطة قد تدعو الى التغيير .  
وتعتبر المحاسبة بحد ذاتها محصلة لبعض العوامل المحيطة حيث حدد (- Kieso & Wegandit, 1985, P:4) عدد من العوامل التي تأثرت بها المحاسبة في العصر الحديث هي :

١. ندرة الموارد الاقتصادية : تتبنى المحاسبة باعتبارها فرعاً من فروع علم الاقتصاد حقيقة جوهرية وواقعية وهي ان الانسان يعيش في عالم يتسم بندرة الموارد الاقتصادية المتاحة . ولذلك فهو يحاول قدر الامكان الحفاظ على هذه الموارد واستخدامها بأكبر كفاية ممكنة ويبرز دور المحاسبة في قياس تكلفة الجهود والموارد التي تم استخدامها او استهلاكها في عمليات انتاج سلع والخدمات والافصاح عنها ولهذا نرى اهتمام المحاسبين بتوزيع وتخصيص القيم والمنافع على الفترات المالية .
٢. الاعراف والمبادئ القانونية والخلفية السائدة في المجتمع والمتعلقة بحقوق وممتلكات الاشخاص حيث تؤثر هذه الاعراف والمبادئ السائدة في المجتمع كمعايير يعتمد عليها كأساس يتم بمقتضاه اداء العمليات المحاسبية وتقديم المعلومات الى مستخدميها كأساس لتحديد العدالة بين المصالح المختلفة والمتعارضة في بعض الاحيان .
٣. استقلالية الوحدات الاقتصادية : ان النشاط الاقتصادي في المجتمع يتم من خلال وحدات اقتصادية مستقلة تمتلك مواردها الخاصة وعليها التزاماتها المترتبة ولها صافي حقوق ملكيتها وهذه العناصر تتغير من خلال حركة النشاط الاقتصادي ، وهنا يبرز دور المحاسبة في حصر الانشطة التي تؤثر في عناصر الوحدة الاقتصادية واعداد التقارير المالية المتعلقة بها باعتبارها وحدة مستقلة .
٤. انفصال الملكية عن الادارة : صاحب التقدم الاقتصادي كبر حجم المنشآت وتعقد نظام ادارتها مما جعل الملاك يولكون مهمة ادارتها الى المدراء والرقابة عليها والمحافظة عليها وبذلك أصبحت الادارة أجيرة ، ونتج عن ظاهرة انفصال الملكية عن الادارة ظهور علاقة الوكالة بين الادارة العليا والملاك وأصبح الوكيل مسؤول عن تحقيق أهداف معينة باستخد ام موارد اقتصادية وذلك باتخاذ القرارات نيابة عن الموكل الاصيل ، وهنا برز دور أهمية المحاسبة في اعداد التقارير المالية اللازمة للملاك (المستثمرين) البعيدين عن ادارة المنشأة ولكي تكشف لهم عن مدى امانة وعدل هؤلاء المديرين في حماية وادارة الموارد التي وضعت تحت تصرفهم .

#### ٢.٤.٤ أثر المحاسبة في البيئة

كما تؤثر البيئة في المحاسبة فإن هناك تأثير للمحاسبة في البيئة المحيطة بها من خلال دورها الفعال في توفير المعلومات التي تعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية ، فهي نظام يرفرر المعلومات للجهات كافة لكي يمكنها من اعادة تشكيل البيئة المحيطة بهم ، فضلاً عن تمكين متخذي القرارات من المفاضلة والاختيار بين البدائل . ومن هنا فان المحاسبة تمثل احدى القوى المؤثرة في المجتمع والتي تساهم في أحداث تغييرات بيئية مؤثرة في الانظمة المكونة له ، فالمعلو مات المحاسبية التي تستخدمها مختلف الاطراف سواء كانت أطراف داخلية أم خارجية في اتخاذ القرارات يمكن ان تحدث العديد من التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية (العادلي ، العظمة ، ١٩٨٦ ، ص٣٧) :

١. ان طريقة القياس محاسبياً وتحديد العائد تؤثر في قرارات توزيع الموارد وتوجهها عند اتخاذ قرارات الاستثمار .
٢. اعتماد النظام الضريبي الى حد كبير على المقاييس المحاسبية تؤثر في حجم الضرائب المفروضة مع ما يصاحب ذلك من آثار سلوكية على الاطراف ذات العلاقة .
٣. تأثير سلوك مديري الوحدات الاقتصادية بنتائج الاعمال التي تعكسها التقارير المحاسبية .
٤. اعتماد التخطيط الاقتصادي للدولة على المعلومات التي تنتج من مصادر محاسبية عن الوحدات الاقتصادية .
٥. استخدام المعلومات المحاسبية في وضع السياسات السعرية واثر ذلك على المستهلكين .
٦. يعتمد التدخل الحكومي في المتابعة والاشراف على أنشطة الوحدات الاقتصادية والاجتماعية على مايتوفر لها من معلومات محاسبية .

#### 5 – الاستنتاجات والتوصيات

##### 1-5 الاستنتاجات

- 1-5-1-** ان الموازنة الرأسمالية هي عبارة عن تخطيط طويل الأجل ، يهدف الى توزيع الموارد النادرة فيما بين البدائل المتنوعة ، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها ، والتعهد باستخدام المشروعات التي تكون كلفها ومنافعها موزعة على مدد متعددة ، وتعدد الاجراءات وتنوعها في مجال البحث عن الغرض الاستثمارية وتقدير الكلف والعوائد ، واجراء التحليلات الاقتصادية لتقويم الفرص البديلة ، والرقابة على الإجراءات التنفيذية .
- 2-1-5-** ان قرارات الموازنة الرأسمالية لم تختلف فيما بينها الامن حيث التفصيل ، ولا تتعدى ان تكون على نوعين رئيسيين هما قرارات احوال واستبدال يهدف تحديد الطاقة الإنتاجية او التسويقية ، وقرارات انشاء مشاريع جديدة أو إضافة خط إنتاجي يهدف الى زيادة الطاقة الإنتاجية .
- 3-1-5-** هناك تشابه كبير بين خصائص قرارات الموازنة الرأسمالية مع خصائص القرارات الاستراتيجية ، ألا أن الموازنة الرأسمالية تشمل أنواع متعددة من القرارات .
- 4-1-5-** أن المعلومات تتكون من ستة أنواع ، خارجية وداخلية ومعلومات مالية وغير مالية ، ومعلومات تاريخية ومتوقعة ويحتاجها متخذي القرارات في ثلاث مراحل في تحديد المشكلة ، ووضع وتقويم البدائل ، وفي مرحلة الاختبار .
- 5-1-5-** ان البيئة الخارجية نوعان ، البيئة العامة والبيئة الخاصة ، إذ أن البيئة العامة هي كل شئ يحيط بالمنظمة أو كل ما وجد خارج حدوده ، أما البيئة الخاصة فهي جزء من البيئة العامة يؤثر بشكل مباشر في عمليات وضع وتحقيق أهداف المنظمة ، أو هي عبارة عن مجموعة متغيرات خارج المنظمة تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في فاعليتها .
- 6-1-5-** ان مكونات البيئة الخاصة هي المستهلكون (الزبائن) ، والمنافسون ، والمجهزون ، والموزعون ، وعرض العمل ، والنشريات الحكومية .
- 7-1-5-** ان خصائص البيئة الخاصة تتمثل بعدم التأثير ، والتعقيد وعدم الاستقرار ، والتغير ، والاعتمادية ، وعدم التجانس .
- 8-1-5-** ان هناك تأثير متبادل بين البيئة والمحاسبة ، اذ تتأثر المحاسبة بالبيئة المحيطة بها من خلال ما تستلمه من معلومات منها ، وكذلك من خلال تطور وظائفها لتواكب التطورات التي حصلت في مختلف المجالات تأثيراً " في البيئة المحيطة بها من خلال دورها في توفير المعلومات لاتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية والادارية .

## 2-5- التوصيات

- 1-2-5- اعتماد الموازنات الرسمالية في توزيع الموارد النادرة .
- 2-2-5- اعتماد الموازنة الرسمالية في قرارات الاحلال والاستبدال وانشاء المشاريع الجديدة
- 3-2-5- الاهتمام بنظم المعلومات الادارية والمحاسبية وتطويرها وذلك بالاستفادة من المتغيرات الحاصلة في الوسائل الجديدة للاتصالات .
- 4-2-5- الاهتمام بالبيئة وتأثيراتها على قرارات الموازنة الاستثمارية ، من خلال تطوير وسائل الاتصال وتبادل المعلومات والاستفادة منها في عملية المفاضلة بين البدائل واتخاذ القرارات .

## المصادر :

1. ديري ، اكرم والهيثم ، الايوبي "نحو استراتيجية عربية جديدة " ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر / ١٩٨٠ .
2. البياتي ، هلال عبود ومحمد حسن ، علاء عبد الرزاق "المدخل لنظم المعلومات الادارية " ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل (بدون سنة) .
3. الخطيب ، احمد "الموازنات ، اداة فعالة للتخطيط والرقابة الادارية" مؤسسة البستاني للطباعة ، ١٩٨٩ .
4. الدرة ، عبد الهادي ، والمدهون ، موسى توفيق والجزراوي ، ابراهيم محمد علي "الادارة الحديثة المفاهيم والعمليات" المركز العربي للخدمات الطلابية ، عمان ، الاردن ، ١٩٩٤ .
5. الشماع ، خليل محمد حسن "مبادئ الادارة مع التركيز على ادارة الاعمال" ، الطبعة الاولى / ١٩٩١ .
6. الشماع ، خليل محمد حسن وحمود ، خضير كاظم "نظرية المنظمة" الطبعة الاولى / ١٩٨٩ .
7. الشيرازي ، عباس مهدي "النظرية المحاسبية" ، الطبعة الاولى ، منشورات ذات سلاسل ، الكويت / ١٩٩٠ .
8. الغمري ، ابراهيم "دراسة نظرية وتطبيقية مع مجموعة من الحالات العملية والمباريات التدريبية " الاسكندرية ، دار الجامعات المصرية / ١٩٨١ .
9. الهواري ، سعيد "الادارة المالية ، منهج اتخاذ القرارات " مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
10. حلمي ، يحيى مصطفى "اساسيات نظم المعلومات " مكتبة عين شمس ، ٤٤ شارع القصر العيني ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
11. شهيبي ، م حمد علي "نظم المعلومات لاجراض الادارة في المنشآت الصناعية الحديثة " ، دار الفكر العربي ، ١٩٨١ .
12. عبد الرحيم ، علي والعدالي ، يوسف والعظمة ، محمد احمد "اساسيات التكاليف والمحاسبة الادارية " منشورات ذات السلاسل ، الكويت / ١٩٩٠ .
13. عبد العال ، احمد رجب "المدخل الكمي والسلوكي في المحاسبة الادارية " ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٨٠ .
14. مرعي ، عبد الحي وعثمان ، الاميرة "المعلومات المحاسبية والنماذج الكمية في اتخاذ القرارات " مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية ، ١٩٨٦ .
15. هارت ، ليدل "الاستراتيجية وتاريخها في العالم" ترجمة الهيثم الايوبي ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ١٩٦٩ .
16. هينجر ، ليستراي ، ماتولتس ، سيرج "المحاسبة الادارية" دار المريخ للنشر ، ١٩٨٨ (مترجم) .
17. الركابي ، كاظم زرار عطية "الادارة الاستراتيجية وأثرها في نجاح ادارة الاعلام العراقي الخارج ي" ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٨٩ .
18. النعيمي ، فلاح تايه ، "أثر السلوك السياسي للقيادات الادارية العليا في التكيف التنظيمي وتخصيص الموارد" ، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، ١٩٩٦ .
19. غراب ، كامل السيد ، "نمو نموذج متكامل لاتخاذ القرارات الاستراتيجية" ، مجلة الادارة العامة ، العدد ١٩٨٧/٥٦ .
20. Allen, M.W ., Myddelton, D.R. "Assential Management Accounting" Second edition, Printice Hall, 1995 .
21. Ansoff, H. Igor. "Corporate Strategy : An Analytic Approach to Groth & Expansion" . New York, Mc Graw-Hill, Book Co., Inc., 1965 .
22. Burch, J. G. & G. Gvadrnitski. "Information System Theory & Practice" . New York, John Wiley & Sons, 1986 .

23. Davis, G.B. & M.H. Olsen. "Management Information System" . New York, McGraw-Hill, 1985 .
24. Dean, Joel. "Capital Budgeting" . New York, Columbia University Press, 1951 .
25. Drucker, Peter. "The Practice of management" . New York , Harper & Row Publishers , 1954 .
26. Garry. W. Dickson & James, C. Wetherbe. "The management of information System" . Singapora : Mc Graw-Hill, Inc., 1985 .
27. Horngren, C. & Foster, G. & Dater, S. "Cost Accounting Amanagerial Emphasis" . 8<sup>th</sup> ed . Prentice- Hall International, Inc., 1994 .
28. Kast, F.E., & Rosen Zweig James , E. "Organization & Management a Systems approach" . New York, Mc Graw-Hill, 1979 .
29. Lawrancej, Citman. "Principles of managerial finance" . 5<sup>th</sup> ed, U.S.A., Harper Collins Publishers, 1988 .
30. Longan, James, P. & William, H. Newman. "Strategy Policy & Central management" Cininnati, South- Western, Publishing, Co., 1971 .
31. Mintzberg, H. "The structuring of Organization" . Englewood cliffs, New Jersey, Printice-Hall, 1979 .
32. Murdick, Robert, G. & Ross ; Joel E. "Manamgement Information System" . Englewood cliffs, New Jersey : Prentice-Hall , Inc., 1972 .
33. Nigro, Felix, A. "Modren Public Administration" New York, Harper & Row, Publishers, 1975 .
34. Pinches , George, E. "Financial Management" . Harper Collins College Publishers, 1994 .
35. Robbins, Stephen, P. & Kotze, Robin Stuart. "Management Concepts & Practices" . Canadian Edition, {rentice-Hall, 1986 .
36. Thierauf, R.J. "Data Processing for Business & Management" . New York, John Wiley and Sons, Inc., 1973 .
37. Daivd, F. Larcker . "The Perceived Importance of Selected Information Characteristics for Strategic Capital Budgeting Decision" . The Accounting Review, Vol. LVI , No. 3 , July , 1981 .
38. Dermer, J. "Cognitive Characteristics & the Perceived Importance of Information" . The Accounting Review , July, 1973 .
39. Dill, W.R. "Environment as an Influence on managerial aulonamy" . A.S.Q. 1958 .
40. Gorden , L. & D. Miller. "Accountingency frame work for the Design of Accounting Information System Conceptual Linkages" . Accounting Organization & Society, 1978 .
41. Hunt, J.C. and Osborn , R.N. "A muliiple Influence model of Leadership" . Army Research Institute Grant, 1978 .
42. Jurkovic , N.R. "Acorety Pology of Orgaizational-Environment" Adiministrative Science Quarterly. 1974 .
43. Osborn , R. & Hunt , J.G. "The environment & Organizational Effectiveness" A.S.Q. 1974 .
44. Thorellic , Hans. "Organizational Theory: An Ecological view" . Academy of management proceedings, 1967 .